

## دور المقارنة المرجعية وفق اتفاقية بازل 111

أ. د هاشم مرزوك علي

موج عباس جاسم الحجيمي

د. امل عبد الحسين كحيط

### المستخلص

سعت هذه الدراسة الى ابراز اثر المقارنة المرجعية على الانشطة المصرفية وذلك وفق اتفاقيات بازل3 وقد اجريت هذه الدراسة على عينتين من مصارف القطاع الخاص في كل من العراق والاردن وللمدة (2013 - 2014) وهدفت الدراسة الى وضع اطار نظري لكل من المقارنة المرجعية واتفاقيات بازل3 وهدفت كذلك الى اتباع الخطوات اللازمة لتطبيق المقارنة المرجعية واتفاقية بازل3 , وتوضيح مدى التزام المصارف عينة الدراسة بمقررات بازل3 , واعتمدت الدراسة على مجموعة من الميزانيات العامة والتقارير السنوية للمصارف والاسواق المالية العراقية والاردنية , واستندت الدراسة على ثلاث فرضيات تنص ان للمقارنة المرجعية دور فعال في تقويم وتطوير أنشطة المصارف وفق اتفاقية بازل3 , وحاجة المصارف لتطبيق اسلوب المقارنة المرجعية , والتزام المصارف بتطبيق معايير بازل3 .وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها :

1- من خلال ما تقدم تبين ان ادارة المصارف غير مطلعة على اسلوب المقارنة المرجعية واهميته ودوره في تحسين الاداء .

2- من خلال التحليل المالي اظهرت النتائج ان مصرف بغداد هو المصرف الوحيد الذي حقق في كلا السنتين 2013 و2014 نسبة كفاية رأس المال (21% , 11.4 %) اعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل111 والمصارف البقية لم تحقق النسبة المحددة في سنة 2014 اذ حقق (الاستثمار والتجاري والاهلي نسب (8% , 7% , 5%) وهذا يدل على ان المصارف تستثمر اغلب اموالها من اجل تحقيق الارياح ولم تكثر للمخاطر المحدقة بالمصارف .

وتضمنت الدراسة عدة توصيات من اهمها:

- على الادارة المصرفية الاطلاع والاعتماد بالأساليب الادارية الحديثة ومن اهمها اسلوب المقارنة المرجعية لتحسين الاداء .
- على مصرف بغداد الاستمرار بالاحتفاظ بهذه النسبة وعلى المصارف الاخرى ان يرفعوا النسب المنخفضة التي حققوها حتى يتوصلوا الى النسبة المحددة من قبل لجنة بازل كي يستثمروا اموالهم بصورة صحيحة

### Abstract:

This study is concern to investigate the Benchmarking on the bank activities according to Basel covenant . this study has taken from two samples , Iraq and Jordan banks private sectors (2005-2014) ,. The purpose behind is to put framework for Benchmark and bank activities and Basel covenants, and its aimed to follow the necessary steps to use the procedures of Basel convenient and benchmarking .this study also depends on general

balances and annual reports for banks and financial market .there are three postulates ,in this study illustrate that benchmarking has and active role in developing and correction the bank activities according to Basel covenant .

The essential results of this study are:

1-They management of bank have no idea on they procedures of benchmarking and its role in developing the banks .

2-The financial results show that the Iraqi banks achieved enough capital more than Jordanian banks, and they percent is more than (8%) which was decided by the committee of Basel .

This refer that the financial banks of capitals is huge and retaining benefits and spares more than enough .

IN spite of this banks give a good safety, but they have weakness in investments and a chive zero income.

This study leads to two suggestions:

1-banks managements must have an outlook or acknowledgements about the procedures of modern managements ,and the most important which must follow is bench market to develop their job.

2-The banks must keep with enough percent of capitals in comparison with Basel 1and Basel 2in order to invest its money with best ways in the same time and provide more safety to the banks and achieved well benefits.

## المبحث الاول

### منهجية الدراسة

#### أولاً: مشكلة الدراسة:

بما ان المصارف لم تعد تعتمد على الطرق القديمة في تقديم خدماتها ومزاولة انشطتها وذلك لظهور المصارف المنافسة التي لها نفس النشاط وعلى الرغم من المنافسة بين المصارف الا ان هناك معايير اتفاقيات لجنة بازل تعمل هذه المصارف ضمنها ولا يمكن تجاوزها , وبذلك تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية :

- 1- هل المصارف العراقية تستخدم اسلوب المقارنة المرجعية لسد الفجوة بينها وبين المصارف المنافسة ؟
- 2- هل المصارف العراقية تلتزم بتطبيق اتفاقيات بازل الثالثة؟

### ثانيا: اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي احدثتها التحديات والمتغيرات الدولية وما ينتج عن ذلك من تحولات وتطورات متواصلة ومتجددة في اسواق النقد والمال العالمية مما تطلب من المصارف ان تمتلك القدرة على مواكبه تلك التحولات وتؤدي مصارف القطاع الخاص دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات العامة للدول ذات العلاقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية وتعد عمليه تقييم اداء المصارف الخاصة من اهم العمليات التي تساعد على الوصول الى معرفه واقع الاداء الذي تمارسه مصارف القطاع الخاص ولذلك تبرز اهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على المقارنة المرجعية ودورها في تحسين الانشطة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل3

### ثالثا: اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- 1- اتباع الخطوات الازمة لتطبيق المقارنة المرجعية واتفاقية بازل3.
- 2- توضيح مدى التزام المصارف عينة الدراسة بمقررات لجنة بازل.

### رابعا: فرضية الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة افترضنا وجود دور فعال لأسلوب المقارنة المرجعية في تقويم وتطوير أنشطة المصارف وفق اتفاقيات بازل وكذلك حاجة المصارف لتطبيق اسلوب المقارنة المرجعية , والتزام المصارف بتطبيق معايير اتفاقيات بازل.

**خامسا: منهج الدراسة:** لغرض مراجعة المفاهيم والنظريات الخاصة بالمصارف التجارية ومقررات اتفاقيات بازل تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي , ولقياس معايير بازل تم استخدام المنهج الكمي من خلال استخدام مجموعة من القوانين الخاص باتفاقيات بازل.

### سادسا: حدود الدراسة:

1-حدود الدراسة المكانية :لقد تم اختيار مصارف عراقية ( بغداد , الخليج, الاهلي , الاستثمار , التجاري العراقي) ومصارف اردنية (العربي الاردني , القاهرة عمان , الاردني الكويتي ,الاهلي الاردني ,التجاري الاردني) لتكوين عينة الدراسة وذلك لأنها المصارف الوحيدة التي بياناتها تغطي الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة.

2-حدود الدراسة الزمانية: تم الاعتماد على لبيانات التقارير المالية للمدة (2013- 2014) التي تم الحصول عليها من شبكة الانترنت وتم اختيار هذه الفترة لأنها الفترة المناسبة التي يمكن تطبيق عليها اتفاقية بازل 111

## المبحث الثاني

### اولا/ المقارنة المرجعية

للمقارنة المرجعية استخدامات مختلفة فهي تساعد على النجاح وتضمن الوصول الى تحسينات افضل وتطبيق المصارف هذه الاداة سيساعد على تحسين ادائها ولغرض الاحاطة بالمقارنة المرجعية سيتم دراستها وفق الاتي:

#### 2-1: مفهوم واهمية المقارنة المرجعية:

نال مفهوم المقارنة المرجعية شيئا من الاهتمام من قبل الكتاب والباحثين لحدائته في الدراسات الإدارية و المحاسبية وعرف على انه(الوسيلة المستخدمة في تجميع معلومات للوحدة الاقتصادية حول افضل ممارسات الوحدات الاقتصادية الاخرى) (Atkinson&et al, 2009 : 335) , وكذلك عرف على انه(اداة من ادوات ادارة الجودة الشاملة ,اذ تهتم بدراسة الوحدة الاقتصادية الافضل في اداء نشاط معين في قطاع معين لغرض ايجاد طرق لتحسين جودة الاداء.) (Garrison&et al,2006: 16) , وكذلك عرفت (العملية المستمرة لقياس الخدمات والانشطة والمنتجات مقابل مستويات الاداء الافضل التي غالبا ما توجد نفس الخدمات والانشطة والمنتجات في الوحدات المنافسة والوحدات الاخرى.) ( : Horngren&et al, 2015 267),ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف المقارنة المرجعية هي اداة لتقويم الاداء والتحسين المستمر وذلك من خلالها تحديد الفجوة بين اقسام الوحدة الاقتصادية نفسها او بين الوحدة الاقتصادية مع الوحدات الاقتصادية الافضل وذلك من خلال المقارنة بين الانشطة او الخدمات او العمليات او المنتجات داخل او خارج الوحدة الاقتصادية وتؤدي الى التعرف على التغييرات الجديدة واعتماد تطبيقات جديدة لتحسين الاداء

#### 2-2: اهمية المقارنة المرجعية

- تبرز اهمية المقارنة المرجعية كإحدى تقنيات الادارة من حيث انها( السامرائي و الزالمي ,2012: 83-84 )
- أ- تساعد الشركة في صنع القرارات الاستراتيجية للشركة وذلك لمواجهة تحديات المنافسة.
  - ب- تعد المقارنة المرجعية احد الروافد الاساسية لمعلومات التغذية العكسية حول الانشطة الرائدة داخل الشركة او خارجها.
  - ت- تعد الاداة المفضلة في قياس التكنولوجيا ومجال ادارة الجودة.
  - ث- تساعد على تحسين مقاييس الاداء المالية وغير المالية .
  - ج- تستخدم عملية المقارنة المرجعية بالتكامل مع تقنيات ادارة التكلفة الاخرى (التحسين المستمر , التكلفة المستهدفة , بطاقة الاداء المتوازن , ادارة الجودة الشاملة , معلومات ABC/M) بهدف تحقيق الاسبقيات التنافسية (التكلفة الاقل , الجودة , الخدمة , الوقت ) التي تعزز المركز التنافسي للشركة وترضي زبائنها.
  - ح- تمارس العديد من الشركات عملية التعلم من الاخرين لغرض تحسين تكاليف ومكونات منتجاتها او عملياتها مقارنة مع تكاليف ومكونات منتجات او عمليات الاخرين بطريقة افضل من ما هو موجود لديها الان .

#### 2-3: انواع المقارنة المرجعية :

1- المقارنة المرجعية الداخلية Internal Benchmarking تعني مقارنة بين الفروع او الاقسام للوحدة الاقتصادية مع افضل اداء لفرع او لقسم داخل الوحدة الاقتصادية نفسها وذلك لتحقيق الاهداف المرجوة من عملية المقارنة ( Drury, 2008: 554)

2- المقارنة المرجعية الخارجية External Benchmarking يكون النوع الثاني من المقارنة المرجعية هو المقارنة المرجعية الخارجية وتتم هذه المقارنة من خلال مقارنة اداء الوحدة الاقتصادية مع اداء المنافسين مباشرة او مع اداء الوحدات الاقتصادية المتميزة العاملة في المجال نفسه (Berry , 2006 : 313)

**2-4: خطوات المقارنة المرجعية:** تتم عملية المقارنة المرجعية من خلال تطبيق مجموعة من الخطوات التالية: (Kelessidis, 2000:16)

- 1- يتم تحديد الخدمة او العملية المراد مقارنتها .
- 2- تهيئة فريق خاص للقيام بعملية المقارنة المرجعية في الوحدة الاقتصادية.
- 3- تحديد الوحدة الاقتصادية او المنافس او الفرع التي يراد المقارنة بها .
- 4- تحديد المؤشرات التي يراد استخدامها وطريقة جمع البيانات.
- 5- تجميع البيانات.
- 6- تحديد مستويات الاداء الحالية , وبذلك ستحدد الفجوة الموجودة بين اداء الوحدة الاقتصادية التي تطبق المقارنة المرجعية والوحدة المنافسة الاخرى.
- 7- تحديد مستويات الاداء في المستقبل , من خلال التنبؤ بالتحسينات المتوقعة في الوحدة الاقتصادية المطبقة للمقارنة المرجعية , بحيث تحقق الاهداف المرسومة بعد تطبيق المقارنة المرجعية
- 8- إبلاغ النتائج القياسية والحصول على قبول من الادارة وكبار الموظفين سيطلب عرض المنهجية والنتائج كي يتم ادخال التحسينات المطلوبة.
- 9- يتم وضع خطة عمل / بالاستناد الى الاستراتيجية التي وضعت لغرض التحسين .
- 10- تنفيذ الاجراءات المحددة وتجميع البيانات اللازمة لمستوى الاداء الجديد ومراقبة العملية , للتأكد من تحقيق الاهداف المطلوبة .
- 11- اعادة تصحيح المقاييس وفقا للمقاييس الجديدة وذلك من خلال استخدام البيانات الاداء الاخيرة

## ثانيا : اتفاقيات بازل

### 3-1: اهداف لجنة بازل:

كان الهدف الاساسي للجنة بازل عام 1988 هو وضع اطار يزيد من تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي وذلك من خلال تنظيم كفاية راس المال كي لا يكون احد اسباب المنافسة بين البنوك النشطة دوليا , وكذلك التركيز على الشفافية والافصاح من اجل انضباط السوق , والاهتمام بتحرير راس المال من خلال فتح الاسواق المالية للدول وعلى الاخص الدول النامية وادخال القطاع الخاص كي يعمل على منع حدوث الازمات المالية (2 : 2005, Bank for International Settlements)

### 3-2: اتفاقية بازل 111:

#### التعديلات الواردة في اتفاقية بازل 111

- أ- رأس المال التنظيمي: قامت لجنة بازل بأجراء تعديلات على مكونات رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال كما يلي: (كوكش, 2012: 1)
- الشريحة الاولى للاسهم العادية : وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة و الارباح المحتجزة.
  - الشريحة الثانية وتسمى بالأموال الخاصة المكملة وتضم الاحتياطيات غير المعلنة و احتياطيات اعادة التقييم الاصول والمخصصات العامة لديون المتعثرة .
  - وقامت اتفاقية بازل 111 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
  - رفع نسبة الاصول المرجحة بالمخاطر RAW الى الشريحة الاولى للاسهم العادية من 2% الى 4.5% وهذا سيؤدي الى رفع نسبة الاصول المرجحة بالمخاطر الى الشريحة الاولى (للاسهم العادية والاضافية ) من 4.5% الى 6%.
  - اضافة رأس مال لغرض التحوط (Conservation Buffer) الى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الادنى لنسبة كفاية رأس المال اضافة الى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد الادنى من توزيع الارباح.
  - رأس المال الاضافي المعاكس (countercyclical buffer) يستخدم لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% الى 2.5% .
  - رأس المال الاضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer)

#### ب- توسيع مفهوم المخاطر:

- قامت اتفاقية بازل بأعاده النظر في بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها: (النجار , 2013 : 10)
- ❖ تسعى اتفاقية بازل 111 ان تأخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي من الممكن ان تلحق بالبنك اثناء اداء نشاطه ومنها مخاطر الاطراف المقابلة في عقود المشتقات
  - ❖ في اتفاقية بازل 111 بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق بعدما اهلتها بازل 11 , وذلك يتطلب من البنوك اهتماما اكبر بأجراء تحليلات اكثر شدة على الائتمان , وتم تخصيص نسب من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي اضافته بازل 111 .

#### ت- الرافعة المالية :

ان للتوسع في منح الائتمان قبل الازمة المالية سنة 2008 الاثر الكبير في افلاس المصارف بسبب قلة الاموال المخصصة لتجنب الخسائر, اذ قامت المصارف التي تتبع اسلوب التقييم الداخلي للمخاطر الى اعطاء اوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها كي تزيد اثر الرفع المالي. لهذا ادخلت اتفاقية بازل كي تقلل من القروض المصرفية , اذ تم فرض

نسبة قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال , بشرط حسابها من بنود داخل وخارج الميزانية دون اخذ الاوزان الترجيحية .

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى من رأس المال}}{\text{اجمالي التعرض}} \leq 3\%$$

Source: Accenture "Basel 111 handbook" Without years: 32

ث- معيار السيولة العالمي: ان لجنة بازل تروم في بلورة معيار عالمي للسيولة , لأنه نقص السيولة في البنوك خلال الازمة المالية الاخيرة له الاثر البالغ في نشر الذعر ما بين المودعين والمستثمرين , ولذلك اقترحت لجنة بازل نسبتين للسيولة تهدف الأولى الى تنظيم السيولة على المدى القصير اما النسبة الثانية فتستهدف السيولة على المدى الطويل وهما كالتالي:

❖ نسبة السيولة قصيرة الاجل (LCR) :

تهدف هذه النسبة الى زيادة قدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة خلال مدة لا تتجاوز 30 يوم ويتم حساب هذه النسبة كالاتي:

$$\text{LCR} = \frac{\text{مخزون الاصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية طوال 30 يوم}} \leq 100\%$$

(Bank for International Settlements, 2010: 4)

❖ نسبة السيولة طويلة الاجل (NSFR) :

تهدف للجنة من خلال نسبة السيولة طويلة الاجل الى توفير موارد مستقرة تضمن لأي مصرف الاستمرار بنشاطه بشكل سليم وقادر على تحمل ازمة السيولة لمدة عام , ويجب ان تكون النسب اكبر من 100% , وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} < 100\%$$

اذ ان يمثل التمويل المستقر المتاح : برأس المال الخاص والاسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة او اكثر .

### المبحث الثالث

تحليل مؤشرات بازل III وطرائق قياسها في سنة 2013-2014 لعينة الدراسة

#### 1-4 كفاية رأس المال

ويبين لنا الجدول ادناه ان مصرف بغداد حقق نسبة (11.4%) لسنة 2013 و(21%) لسنة 2014 وفي كلا السنتين المصرف يحقق اعلى من النسبة المحددة من قبل اتفاقية بازل 111. اما مصرف الخليج فحقق في سنة 2013 نسبة (12.1%) لسنة 2013 وهو بهذه الحالية حقق نسبة اعلى من النسبة المحددة من قبل بازل 111 , اما في سنة 2014 فحقق نسبة (10%) وهي اقل من النسبة المحددة من قبل بازل 111 . اما مصرف (الاستثمار والتجاري والاهلي) فحققوا نسبة في سنة 2013 (17.1% , 16.3% , 24.1% ) على التوالي وكل المصارف في هذه السنة حققوا اعلى من النسبة المطلوبة من قبل لجنة بازل 111 , اما في سنة 2014 فحققوا نسب (8% , 7% , 5% ) على التوالي اقل من النسبة المطلوبة من قبل لجنة بازل 111.

جدول (1) نسبة كفاية رأس المال (2013-2014)

اسم المصرف	سنة 2013 %	سنة 2014 %
بغداد	11.4	21
الخليج	12.1	10
الاستثمار	17.1	8
التجاري	16.3	7
الأهلي	24.1	5
المتوسط	16.2	10.3

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة).واما بالنسبة للمصارف الأردنية سوف يحسب لها نسبة كفاية رأس المال وذلك بتطبيق نفس القانون الذي وضعته لجنة بازل من خلال اتفاقية بازل 111. اذ تبين ان البنك العربي الاردني حقق نسبة مقدارها (12.4%) لسنة 2013 وهي نسبة تفوق النسبة التي حددتها لجنة بازل ولكن هذه النسبة لم تستمر لسنة 2014 لان النسبة قد انخفضت بشكل كبير سنة 2014 اذ بلغت (5%) وهي نسبة متدنية . اما المصارف (الاهلي الاردني , والاردني الكويتي والتجاري الاردني , والقاهرة عمان) حققوا نسب (4.4% , 3.7% , 7.5% , 6.6%) على التوالي لسنة 2013 وهي نسب منخفضة واقل من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل. اما في سنة 2014 فحقق المصارف (الاهلي الاردني , الاردني الكويتي , التجاري الاردني ) نسب مقدارها (4% , 3% , 6%) على التوالي وهي نسب منخفضة وادنى من النسبة التي حددتها لجنة بازل , ومصرف القاهرة عمان هو المصرف الوحيد في سنة 2014 حقق نسبة (26%) تفوق النسبة التي حددتها لجنة بازل .والجدول ادناه سيبين نسبة كفاية رأس المال في المصارف الاردنية من(عينة الدراسة). جدول (2) نسبة كفاية رأس المال (2013-2014)

اسم المصرف	سنة 2013 %	سنة 2014 %
العربي الأردني	12.4	5
الاهلي الأردني	4.4	4
الاردني الكويتي	3.7	3

التجاري الاردني	7.5	6
القاهرة عمان	6.6	26
المتوسط	6.9	8.8

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة).

#### 2-4 نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio)

اذ يبين الجدول ادناه ان مصرف (بغداد و الخليج و الاستثمار والتجاري و الاهلي ) حققوا لسنة 2013 نسب مقدارها ( 48 % , 128 % , 43 % , 91 % , 129 % ) على التوالي وهي نسب جيدة واعلى من النسبة التي حددتها بازل 111 , اما في سنة 2014 فحقق نفس المصارف نسب مقدارها ( 51 % , 98 % , 61 % , 59 % , 138 % ) وكذلك هي اعلى من النسبة التي حددتها بازل 111 .

جدول (3) يمثل نسبة الرافعة المالية سنة (2013-2014)

اسم المصرف	سنة 2013 %	سنة 2014 %
بغداد	48	51
الخليج	128	98
الاستثمار	43	61
التجاري	91	59
الاهلي	129	138
المتوسط	88	81

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة).

اما بما يخص المصارف الاردنية هي الاخرى تحقق نسب كبيرة واکبر من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل لكلا السنتين 2013 و 2014 والجدول ادناه يبين نسبة الرافعة المالية للمصارف الاردنية (عينة الدراسة) :

جدول (4) يمثل نسبة الرافعة المالية سنة (2013-2014)

اسم المصرف	سنة 2013 %	سنة 2014 %
العربي الأردني	64	99
الاهلي الأردني	63	81
الاردني الكويتي	94	79

التجاري الأردني	15	67
القاهرة عمان	18	49
المتوسط	51	75

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة). وكذلك الرافعة المالية للمصارف الاردنية عينة الدراسة فيمكن ملاحظة ارتفاع النسبة في سنة 2014 عن سنة 2013 لأغلب المصارف. عدا نسبة المصرف الاردني الكويتي فقد كان (94 %) وانخفض الى (79 %) سنة 2014 من خلال الجدول (4) إذ يلاحظ أن متوسط النسبة كانت (51 %) لسنة 2013 ليصل إلى (75 %) سنة 2014 محققاً بذلك بنسبة ارتفاع قدرها (32 %), من جهة اخرى توجه المصارف الاردنية (عينة الدراسة) الى تحقيق اكثر نسبة حماية لراس المال من المخاطر علما انه ايضا كانت اغلب المصارف تزيد عن النسبة التي حددتها لجنة بازل (3%) .

#### 3-4 نسبة السيولة (Liquidity Requirement)

جدول (5) معدل السيولة النقدية في المصارف العراقية

اسم المصرف	سنة 2013 %	سنة 2014 %
الاستثمار	9	13
بغداد	10	37
الخليج	81	108
التجاري	223	160
الأهلي	293	621
المتوسط	123	188

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة). إذ يلاحظ أن مصرف الاستثمار يحقق ادنى نسب خلال السنتين اذ حقق (9 % , 13 %) ومصرف بغداد حقق نسب (10 % , 37%) للسنتين 2013 و 2014 على التوالي وهذا يعني ان المصرف يستثمر اغلب امواله كي يحقق ارباح اكبر على حساب الامان. اما مصرف الخليج في سنة 2013 لم يحقق النسبة المحددة من قبل لجنة بازل اما في سنة 2014 فنلاحظ ارتفاع كبير في النسبة وصل الى (108%) وهي نسبة اكبر من النسبة المحددة من قبل اتفاقية بازل3. ونلاحظ النسبة كانت (223 %) لمصرف التجاري ليصل إلى (160%) محققاً بذلك بنسبة انخفاض قدرها (39%) , لكن مصرف الاهلي قد ارتفع من (293%) ليصل الى (621 %) في سنة 2014 ليحقق نسبة ارتفاع عالية , وهذا يدل ايضا على اهمية هذه النسبة , وان هذا النوع من الاختلاف فانه يدل على ان العملية هي تتبع السياسات التي يمكن ان يتخذها المصرف من حيث السياسة المالية التي يتخذها المصرف ناهيك عن قوانين العمل بالمصارف العراقية التي تجعل هناك تشتت كبير بالبيانات. علما ان الكثير

من المصارف عينة البحث قد تجاوزت النسبة المحددة من قبل لجنة بازل الثالث وهي (100 %) عدا مصرف (بغداد , الاستثمار) للسنتين والخليج لسنة 2013. وان معدل العام قد تجاوز النسبة المحددة للسنتين وهو شيء يبين اهمية هذه النسبة لبعض المصارف وليس للكامل. فيما يخص نسبة السيولة للمصارف الاردنية (عينة الدراسة) ايضا نفس الحالة او مقارنة للمصارف العراقية من حيث مقدار التثنت ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول (6) إذ يلاحظ أن النسبة كانت (388 %) لمصرف العربي الاردني ليصل إلى (273 %) محققا بذلك بنسبة انخفاض قدرها (42 %) , لكن مصرف الاردني الكويتي قد ارتفع من (152 %) ليصل الى (891%) في سنة 2014 ليحقق نسبة ارتفاع عالية جدا , وهذا يدل ايضا على اهمية هذه النسبة اما مصرف القاهرة عمان ايضا هو الاخر حقق نسبة (180%) لسنة 2013 وفي سنة 2014 ارتفعت النسبة كثيرا عما هي عليه في سنة 2013 اذ حققت نسبة مقدارها (238) % . اما المصرفين (الاهلي الاردني والتجاري الاردني) فحققوا في سنة 2013 نسب (81 % , 91%) لسنة 2013 وانخفضت هذه النسب لكلا المصرفين في سنة 2014 وفي كلا السنتين لم يحقق المصرفين النسبة المحددة من قبل لجنة بازل , وهذا الاختلاف بالنسب ناشئ عن اختلاف السياسات المتبعة من قبل كل مصرف. جدول (6) معدل السيولة النقدية في المصارف الاردنية

اسم المصرف	سنة 2013 %	سنة 2014 %
العربي الاردني	388	273
الاهلي الاردني	81	58
الاردني الكويتي	152	891
التجاري الاردني	91	50
القاهرة عمان	180	238
المتوسط	179	302

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة)

**خامسا :** تحليل المقارنة بين نتائج الدراسة ووفقا لاتفاقية بازل الثالثة وللسنة (2013) باستخدام المقارنة المرجعية قامت الدراسة باختيار مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية العراقية وهي مؤسسة (مصرف التجاري)، وقد ركزت الدراسة في اختيار هذه المؤسسة على جانب مهم، وهو أن تكون لدى هذه المؤسسة توجه استراتيجي، وهذا حتى تتوصل الدراسة إلى نتائج ذات مصداقية، يمكن تعميمها على باقي المؤسسات. أما عن المؤسسة المقارنة معها أو ما يعرف بالشريك فكانت (مصرف العربي الاردني) والذي ينشط في نفس القطاع الذي تنشط فيه (المصرف التجاري) لكن في الاردن وقد تم اختيار ميدان الدراسة لسبب:

1- تعتبر مؤسسة "مصرف التجاري" كنموذج لمؤسسة وطنية تعمل في قطاع المصارف والذي يتميز بالمنافسة الشديدة فيه من عدة مؤسسات وطنية عمومية وخاصة ومؤسسات أجنبية والتي يكون تحسين الأداء وتطويره ضروريا للبقاء في ظل المنافسة الشديدة.

2- أن المصرف التجاري يعد أفضل مثال على المصارف لأنه قد حقق متطلبات لجنة بازل الثالثة في هذا المجال ولسنة 2013، الأمر الذي يسمح بإجراء المقارنة معه والاستفادة منه في تحسين الأداء والرقى بالمصارف العراقية إلى أعلى مستويات

3- وبما يخص مصرف العربي الاردني فقد كان هو الاخر المصرف الاردني الوحيد الذي حقق ما قرره لجنة بازل الثالثة في سنة 2013 ولذا فان عملية المقارنة ستكون بين من قد حقق تلك المقررات من عينة الدراسة. بعد الاطلاع على أدبيات البحث والدراسات السابقة، قمنا بتصميم قائمة من معايير تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، كما ركزنا في دراستنا على تحديد نوع من أنواع المقارنة المرجعية لتطبيقها على المؤسسة محل الدراسة، وهي المقارنة المرجعية التنافسية، باعتبار هذه الأخيرة متعلقة بصورة مباشرة بأداء المؤسسة. والجدول ادناه سيبين الفرق بين الموجودات لعينة مصارف المقارنة المرجعة جدول (7) فرق الموجودات لسنة (2013)

المعيار	مصرف التجاري	العربي الاردني	الفرق
النقد	35,529,723	992,408,943	-956,879,220
الاستثمار	13,419,906	455,021,749	-441,601,843
الائتمان النقدي	429,494,496	228,903,972	200,590,524
المديون	63,593,502	93,753,044	-30,159,542
موجودات اخرى	54,696,167	57,417,617	-2,721,450
المجموع	596,733,794	1,827,505,325	-1,230,771,531

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة).

من خلال جدول (7) تبين أن البنك العربي الاردني قد امتلك موجودات نقدية تفوق المصرف التجاري بنسبة كبيرة جدا وهذا مما جعل المصرف له تدفقات عالية ايضا والذي بدوره كان سبب في انخفاض نسبة السيولة ومن خلال اسلوب المقارنة المرجعية تبين ان هناك فجوة بين البنك العربي الاردني والمصرف التجاري متمثلة في قلة الموجودات النقدية وتمثل هذه نقطة ضعف لدى المصرف التجاري العراقي وينبغي على المصرف التجاري القضاء على هذه الفجوة من خلال السعي الى زيادة الموجودات النقدية وزيادة التدفقات النقدية . والحالة الاخرى التي نرى بها ان مصرف التجاري له مقدار كبير من الائتمان النقدي وهذا ليس في صالح المصرف ويعتمد المصرف على الائتمان بصورة مباشرة في سياسات العمل التي يتبعها وهذا يعتبر نقطة ضعف لدى المصرف عنده مقارنة مع البنك العربي الاردني اذ كان اقل ائتمان وبذلك , وبذلك ينبغي على المصرف التجاري ان يحاول تقليل نسبة الائتمان كي يحافظ على امان المصرف . اما في باقي الموجودات فكانت متقاربة (المديون، الموجودات الاخرى) مع الاشارة الى ان الاستثمار ايضا اجراء المقارنة بين المصرف التجاري العراقي والمصرف العربي الاردني نجد الاخير يحقق استثمار اعلى من المصرف التجاري وبذلك لأنه يطمح الى تحقيق ارباح وبدون مخاطرة لان المصرف لا يلجأ الى منح الائتمان بتحقيق ارباحه ولغرض تحسين اداء المصرف التجاري ينبغي عليه السعي

لزيادة ارباحه من خلال الاستثمار وليس من خلال منح الائتمان . واذ اصبح لابد من تحديد الجانب الاخر من الميزانية وهي المطلوبات ومن جهة اخرى تحديد صافي الارباح لكن بعد ان نعرف المطلوبات وكما ستبين في الجدول ادناه .

جدول (8) فرق المطلوبات لسنة (2013)

المعيار	مصرف التجاري	العربي الاردني	الفرق
الاحتياطي	19,690,548	42,419,198	-22,728,650
راس المال	2,520,000,000	250,000,000	2,270,000,000
الدائنون	28,772,480,079	198,000,000	28,574,480,079
التخصيصات	64,889,926,258	237,000,000	64,652,926,258
ح. جارية وودائع	186,156,224,510	1,491,000,000	184,665,224,510
المجموع	282,358,321,395	2,218,419,198	280,139,902,197

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة). يتضح من جدول (8) عمق ودور الحسابات الجارية والودائع الذي يمثل اكبر نسبة اهمية بالنسبة لمصرف التجاري (66%) وللعربي الاردني (67%) لكن نرى ان راس المال لمصرف التجاري وعند مقارنته بالعربي الاردني هناك فارق كبير جدا , مما جعل المصرف يمتلك دعامة كبيرة لمواجهة المخاطر التي قد تحدث وتصيبه , لكن يجب ان لا ننسى الاحتياطي الذي تقوم المصارف بحفظه والارباح المحتجزة لأنها ايضا تلعب دور كبير مجتمعة معا في تكوين الشريحة الاولى من راس المال التي تمثل البسط في نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية, وتبين عند اجراء المقارنة المرجعية بين المصرف التجاري العراقي والبنك العربي الاردني ان اداء المصرف التجاري كان افضل وبذلك فإنه لا يحتاج تعديل جانب المطلوبات. ولذلك اصبح لابد من الإشارة الى المعايير المتحققة من مبادئ لجنة بازل الثالثة بالاعتماد على بيانات المصرفين لذلك فالجدول ادناه سيبين الفرق بين مبادئ اتفاقيات لجنة بازل الثالثة واهم النسبة التي تظهرها المصارف في قياس كفاءة الاداء و المتحققة لمصارف عينة المقارنة المرجعية .

جدول (9) فرق بين مؤشرات الاداء لسنة (2013)

المعيار	مصرف التجاري %	العربي الاردني %	الفرق %
ن. كفاية راس المال	3.16	12.4	3.9
نسبة السيولة	223	388	-165

27	64	91	نسبة الرافعة المالية
229	17	246	نسبة التوظيف

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة). من خلال جدول (9) يتضح بان العربي الاردني قد حقق معايير قياس كفاءة الاداء المصرفي وهي تلك المعايير التي تقوم المصارف (عينة الدراسة) بنشرها بشكل سنوي , اذ نرى ان البنك العربي الاردني كانت نسبة التي يحققها لكفاية رأس المال هي افضل لأنه يستثمر امواله بصورة جيد ويحقق هامش امان جيد , وعند مقارنة المصرف التجاري العراقي مقارنة مرجعية يتبين الضعف الموجود لدى المصرف لأنه يحقق نسبة اكبر من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل ولمعالجة الضعف يجب على المصرف التجاري تحسين اداء وصولا الى اداء البنك العربي الاردني . مقدار الفارق في نسبة التوظيف كانت (229) مرة لصالح المصرف التجاري العراقي . , هذا مما اوجب الذهاب الى مجموع الارباح وماهي الموزع منها والمحتجز لذلك فان الجدول ادناه سيبين الفرق بين مقدار الارباح المتحققة لمصارف عينة المقارنة المرجعية .

جدول (10) فرق الارباح لسنة (2013)

المعيار	مصرف التجاري	العربي الاردني	الفرق
الارباح المحتجزة	9151400	19741625	-10,590,225
الارباح الصافية	26,333,903,006	328,470,000	26,005,433,006
الارباح الموزعة	26,324,751,606	308,728,375	26,016,023,231

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من كشوفات المصارف (عينة الدراسة).

من خلال جدول (10) يتضح ان البنك العربي الاردني قد احتجز الارباح وهي سياسة جيدة لمواجهة المخاطر المالية لكن مقابل هذا يجب عليه ان ينتبه الى ان الفائدة من هذا الاحتجاز هي غير مجزية على المستوى التشغيلي جعلت منه فاقدًا للأرباح والمنافسة وبمخاطرة اقل لكن عليه ان يغير من هذه السياسة للوصول الى عوائد عالية ذا نفع للمساهمين , اما المصرف التجاري كان يحتجز ارباح اقل هذا يدل على ان المصرف يستثمر امواله بشكل جيد عند مقارنته مع البنك العربي الاردني , هذا مما حتم علينا الاشارة الى المعايير المتحققة او سعر السهم في السوق لكل من مصارف عينية المقارنة لذلك فالجدول ادناه سيبين الفرق بين سعر السهم والاسهم المتداولة وحجم التداول وعدد العقود المنفذة السنوية و المتحققة لمصارف عينة المقارنة المرجعية .

جدول (11) فرق بين مؤشرات سوق الأوراق المالية لسنة (2013)

المعيار	الوحدة	مصرف التجاري	العربي الاردني	الفرق
سعر السهم	الف دينار	0.71	1550	-1,549

عدد الاسهم المتداولة	مليون حصة	7,077	31,127	-24,050
حجم التداول	مليون دينار	6,533	53,880	-47,347
عدد العقود	مرة	2,743	9,760	-7,017

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات التي تصدر من تقارير سوق العراق للوراق المالية (عينة الدراسة). من خلال جدول (11) يتضح بان العربي الاردني قد حقق اعلى مؤشرات مالية لسوق عمان لكن هذا لا يعني بان المصرف قد حقق ارباح عالية ومن جهة اخرى ان هذا الاختلاف في البيانات نتيجة لاختلاف التوجهات والسياسات المالية المتبعة من قبل المصرف , ان سعر السهم يدل على ان المصرف اتخذ سياسة تخفيض سعر السهم وذلك لان المصرف لديه سياسة مالية واهداف مالية لا يظهرها وان الفارق بين حجم التداول للمصرفين هو (47347) مليون دينار وهذا يدل على اهمية تلك السياسيه

## الاستنتاجات

- 1- من خلال ما تقدم تبين ان ادارة المصارف غير مطلعة على اسلوب المقارنة المرجعية واهميته ودوره في تحسين الاداء .
- 2 من خلال التحليل المالي اظهرت النتائج ان مصرف بغداد هو المصرف الوحيد الذي حقق نسبة كفاية رأس مال على من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل اما المصارف البقية لم تحقق هذه النسبة هذا يدل على ان المصارف تستثمر اغلب اموالها من اجل تحقيق الارباح ولم تكثرث للمخاطر المحدقة بالمصارف .
- 3 من خلال التحليل المالي اظهرت النتائج ان المصارف العراقية تحقق نسب مرتفعة لنسبة الرافعة المالية , اذ كان المصرف الاهلي يحقق اعلى نسبة لكلا السنتين اما المصارف الاخرى فأنها تحقق نسبة ادنى من النسبة التي حققها المصرف الاهلي ولكنها اعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل وتشكل هذه النسب خطراً على المصارف وذلك لان المصارف تحتفظ برؤوس اموال واحتياطات وارباح محتجزة عالية ولم تستثمر اموالها بالصورة الصحيحة وبذلك فأنها لم تحقق ارباح للمصرف .
- 4 من خلال التحليل المالي اظهرت النتائج ان مصرف الاستثمار ومصرف بغداد حققا نسب سيولة متدنية وهذا يدل على ان المصرفان يهدفان الى تحقيق الارباح دون الاكترث الى المخاطر المحدقة بهما نتيجة قلة السيولة لديهما .
- 5 من خلال تطبيق المقارنة المرجعية ظهرت فجوة بين المصرف التجاري العراقي والبنك العربي الاردني اذ ان البنك العربي الاردني موجوداته النقدية تزيد عن الموجودات النقدية لدى المصرف التجاري العراقي .
- 6 من خلال تطبيق المقارنة المرجعية ظهر ان المصرف التجاري العراقي يعتمد على الائتمان النقدي في تحقيق ارباحه اما البنك العربي الاردني فيعتمد على الاستثمار في تحقيق ارباحه .

## التوصيات

1. على الادارة المصرفية الاطلاع والاخذ بالأساليب الادارية الحديثة ومن اهمها اسلوب المقارنة المرجعية لتحسين الاداء .
2. على مصرف بغداد الاستمرار بالاحتفاظ بهذه النسبة وعلى المصارف الاخرى ان يرفعوا النسب المنخفضة التي حققوها حتى يتوصلوا الى النسبة المحددة من قبل لجنة بازل كي يستثمرون اموالهم بصورة صحيحة.
3. ان المصارف التي حققت نسبة الرافعة المالية يتوجب عليها الاستمرار على هذا المستوى لان الرافعة المالية تؤخذ بدون مخاطر و تمثل اكمال دعم نسبة كفاية رأس المال المنسوبة الى المخاطر .
4. على مصرف الاستثمار ومصرف بغداد ان يقللوا من الاستثمار كي ترتفع نسبة السيولة , وذلك لان استمرارهم بهذا الشكل من الاستثمار سيعرضهم الى مخاطر كبيرة وخصوصا في فترة الازمات المالية
5. على المصرف التجاري الاردني زيادة موجوداته النقدية كي تزداد نسبة السيولة لديه وبذلك تقل مخاطر السيولة التي من الممكن ان يتعرض لها.
6. على المصرف التجاري الاردني تقليل اعتماد على الائتمان في تحقيق ارباح والسعي الى زيادة الاستثمار من اجل تقليل المخاطر وتحقيق الارباح

#### المصادر

1. السامرائي , منال جبار سرور والسامرائي , مهند مجيد طالب والزامللي , علي عبد الحسين هاني , "تكاليف الجودة والتقنيات الكفوية المعاصرة " بغداد , مكتب الجزيرة للطباعة والنشر , ط1, 2012.
2. حياة, النجار " اتفاقية بازل 111 واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد13, 2013.
3. كوكش , فلاح "اثر اتفاقية بازل111 على البنوك الاردنية " معهد الدراسات المصرفية , يناير 2012
4. Atkinson ,Anthony A& Kaplan, Ropert S&Matsumura ,Ella Mae &Young ,Mark "MANAGEMENT ACCOUNTING" 5ed, pearson prentice Hall, 2009.
5. Accenture "Basel 111 handbook" Without years
6. Bank for International Settlements " International convergence of capital standards" Updated November 2005
7. Bank for International Settlements, "Basel III : international framework for liquidity risk measurement standards and monitoring, 2010
8. Berry, Leonard, Eugene " Management Accounting Demystified " McGraw – Hill Companies, Inc , New York, 2006.
9. Drury, colin "Managerial accounting " 7<sup>th</sup> ed, South western ,2008.
10. Garrison, Ray H &Noreen ,Eric W& Brewer, Peter C "Managerial Accounting" 11thEd , McGraw – Hill Companies ,Inc ,USA, 2006.

11. Horngren, Charles T & Datar, Srikan M & Rajan ,Madhav "Cost Accounting A Managerial Emphasis" 15ed , pearson education Inc 2015.
12. Kelessidis,vassilis "Benchmarking "INNOREGIO:of innovation management and knowledge techniques, 2000.

Ministry of Higher education &Scientific Research  
Al-Furat Al-Awsat Technical University  
Technical College of Management /Kufa  
Financial and Accounting Techniques Department

The Role of Benchmarking according to Basel 111 agreement

Search introducer by  
Mawj abbas jassem ALhochamy

Under the supervision of  
Prof.Dr : Hashem Ali Mrzuk  
Dr. Amel Abdulhussain

2016

1437